

تحليل الحصة السوقية للمحروقات الجزائرية في الأسواق الدولية في ظل تغيرات الأسعار خلال الفترة (2004-2015)

أ/ بوعلي سفيان

المدرسة العليا للتجارة بتونس

- جامعة منوبة -

Abstract :

The research aims to study the Algerian market share and exports of fuels and analysis of the nature of these markets and prices, the impact of all crude oil and petroleum products and natural gas during the period (2004-2015) by showing the factors and causes that lead to an increase or decrease in market share of oil exports to Algeria for these countries during the study period, and we came up through our study that exports of hydrocarbons size affected by changes taking place in the latter prices, which in turn influenced by economic factors and as well as the geopolitical changes and the image of the organization at the international level.

Key words: Market share - International markets - Exports of fuel - Fuel prices.

المخلص :

يهدف البحث إلى دراسة و تحليل الحصة السوقية الجزائرية للصادرات من المحروقات و طبيعة هذه الأسواق و مدى تأثيرها بأسعار كل النفط الخام و المشتقات النفطية و الغاز الطبيعي خلال الفترة (2004-2015) من خلال إبراز العوامل و الأسباب التي تؤدي الى زيادة أو نقصان الحصة السوقية من الصادرات النفطية للجزائر لهذه الدول خلال فترة الدراسة، و توصلنا من خلال دراستنا إلى أن حجم الصادرات من المحروقات تتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار هذه الأخيرة و التي تتأثر بدورها بالعوامل الاقتصادية و كذا التغيرات الجيوسياسية و صورة المؤسسة على الصعيد الدولي .

الكلمات المفتاحية: الحصة السوقية- الأسواق الدولية -الصادرات من المحروقات-أسعار المحروقات.

مقدمة:

يعتبر النفط الثروة الرئيسية و المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاديات المحلية لمعظم البلدان العربية، إذ تسعى جاهدة لضمان حصص سوقية تتلاءم و منتجاتها ، و مع توالي الخلافات بين قطبي الحرب الباردة سابقا بدءا بالأزمة الأوكرانية إلى الأزمة السورية التي نشهدها حاليا هذا من جهة و من جهة أخرى تدهور انتاج الغاز الصخري نتيجة نزوبه و عزوف الشركات البترولية عن استخراجها و تلاشي مخزون الطاقات الأحفورية، كل هذا من و ذلك أدى إلى شعور الدول و التي تعتمد و بشكل شبه كلي على البترول و الغاز إلى مراجعة استراتيجيات تمويلها من هذه الأخيرة، و هو ما جعل الدول المصدرة للنفط إلى اعتماد استراتيجيات من شأنها أن تضمن لها و لو بشكل جزئي حصص اضافية أو على الأقل الحفاظ على ما هو متاح في ظل الزخم الذي تم ذكره سابقا ، بالإضافة إلى تدهور أسعار البترول و الغاز في الأسواق الدولية و التي تتأثر بشكل مباشر بالعوامل الجيوسياسية، إذ سنسلط الضوء في دراستنا هذه على تحليل الحصص السوقية للمحروقات الجزائرية و علاقتها بأسعار المنتجات و التي تمر بفترة حرجة في ظل تجديد الاتفاقيات و العقود مع الدول المستهدفة و مدى تأثير هذه الأخيرة بالأحداث التي تم ذكرها آنفا .

والهدف من هذه الدراسة هو تبيان مركز الجزائر في الأسواق الدولية ، وكذا موقعها التنافسي، وبالتالي إعطاء حكم على مدى كفاءة السياسات التسويقية المستخدمة في تصدير المحروقات، ومؤشر الحصة السوقية الإجمالية (samer kaseem et all , 2011) والتي هي عبارة عن نسبة مبيعات التي تحققها الدولة إلى إجمالي المبيعات التي يحققها المنافسون في السوق المستهدف خلال نفس الفترة (Jean-Michel Huet et Julien Dutreuil، 2010)

وبصدد تحليل الحصة السوقية استخدمنا مؤشر تنوع المنتجات الذي من خلاله يتم تحليل مبيعات كل منتج ومقارنتها بمبيعات السنوات السابقة بغرض معرفة مبيعات كل سلعة على حدى وكذا التطرق الى أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات أو إنخفاضها (عبدالله بن خليفة الشايع ، 2014) بالتركيز على طبيعة العرض والطلب ، و بالإضافة إلى المنافسة والعوامل الجيوسياسية (Horngren, Datar and Rajan ، 2013)

والسبب الذي دفع بنا إلى دراسة سوق المحرققات هو النسبة التي تشكلها هذه الأخيرة من إجمالي الصادرات في الأسواق المستهدفة، حيث تضاعفت أسعار البترول في الفترة (2004-2015) أربع مرات ، إذ يتراوح سعر البرميل حوالي 105 دولار وهو السعر المرجعي الذي يمكن دول الأوبك و منها الجزائر من موازنة ميزانيتها (Aissaoui, 2013), وقد ارتئينا التطرق الى :

1- توصيف و تحليل هيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات العربية بحكم الموارد و الثروات التي تميزه من مواد طاقوية منجمية و مواد أولية، حيث يعتمد على الثروة البترولية و الغازية بالدرجة الأولى، حيث تساهم المحروقات بنسبة 35% من الناتج الداخلي و 64% من الإيرادات العامة للدولة، و الجدول الموالي يوضح لنا طبيعة هيكل الصادرات الجزائرية .

الجدول رقم(01): هيكل الصادرات الجزائرية الكلية

الوحدة: مليون دولار

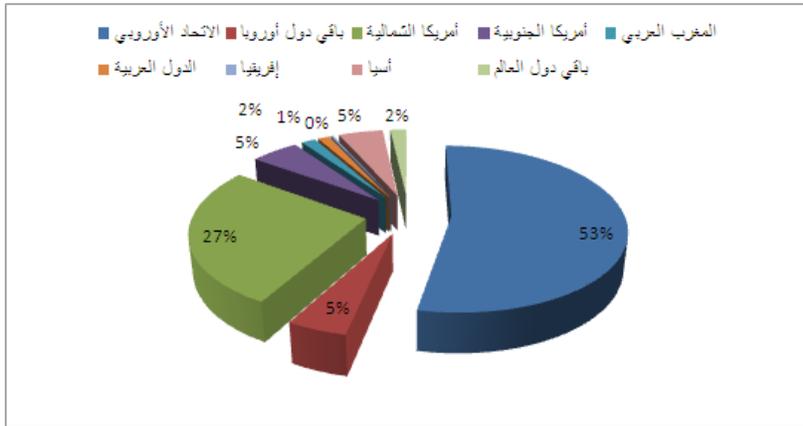
السنة	صادرات من لمحروقات	صادرات خارج لمحروقات	صادرات كلية	حصة صادرات خارج لمحروقات	حصة صادرات من لمحروقات
2004	31550	660	32220	%2.04	97.92%
2005	45590	740	46330	%1.59	98.40%
2006	53610	1130	54740	%2.06	97.93%
2007	59610	980	60590	%1.61	98.38%
2008	77190	1400	78590	%1.78	98.21%
2009	44420	770	45180	%1.70	98.29%
2010	56120	970	57090	%1.69	98.30%
2011	71660	1220	72890	%1.67	98.32%
2012	70590	1220	71740	%1.70	98.30%
2013	63660	1050	64710	%1.62	98.38%
2014	58360	1630	59990	%2.72	97.28%
2015	18100	810	18910	%4.28	95.75%

Source : banque d'Algérie

ملاحظة: بيانات سنة 2015 إلى غاية السداسي الأول.

يتبين من خلال الجدول السابق أنه إذا تحدثنا عن الصادرات الجزائرية فإننا نعني قطاع المحروقات الذي بقي مهيمنًا بنسبة (98%) من الصادرات الإجمالية، مما يشكل تحدي كبير أمام السلطات الجزائرية للتحول إلى اقتصاد ما وراء النفط، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات من المحروقات بقيت تمثل أهم مبيعات الجزائر وعززها على الخصوص إرتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 112.94 دولار للبرميل في عام 2011 مقابل 80.15 دولار في عام 2010 (عماد الدين محمد المزيني ، 2013) مما ساهم في إرتفاع قيمة الصادرات من المحروقات ، وفي عام 2009 شهدت الصادرات الجزائرية تراجع كبير بسبب تراجع أسعار البترول إلى 62.25 دولار للبرميل بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فقد بقيت تشكل نسبة متواضعة تتراوح بين (1.6%-3.2%) من الحجم الإجمالي للصادرات. و الشكل الموالي يوضح لنا نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية و العملاء التجاريين للجزائر :

الشكل رقم(1): نسب الصادرات السلعية الجزائرية لمختلف وجهات التصدير للفترة(2004-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات (NATIONAL OFFICE OF STATISTICS)

نلاحظ من خلال الشكل (1) أن هناك تنوعا جغرافيا لتصدير الصادرات السلعية الجزائرية، حيث يتضح لنا أن أول شريك بالنسبة للجزائر هو الاتحاد الأوروبي من خلال الصادرات الموجه إليها من المواد الأولية (البترول والغاز)، وأن قيمة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر حيث سجلت نسب مئوية من إجمالي الصادرات قدرت بـ53% وتأتي دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية بنسبة 27%، أما في المرتبة الثالثة تأتي كل من باقي دول أوروبا وأمريكا الجنوبية ودول آسيا بنسبة 5% وتأتي باقي الأقاليم بنسب متواضعة لا تتجاوز نسبة 2%.

2- الصادرات الجزائرية من المحروقات:

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتبار كل من النفط و الغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للبلد،و تعتبر المحروقات المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة و بالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات، فهو يمثل نسبة 40% من الناتج المحلي، كما أن أكثر من 60% من الميزانية العامة تمول عن طريق الجباية البترولية حيث تساهم المحروقات بنسبة 98% من إيرادات الصادرات الجزائرية.

و في الجدول الموالي سنوضح تطور الحصة السوقية الصادرات الجزائرية من المحروقات في الأسواق المستهدفة و كذا تطورات أسعار البترول و قيمة هذه الصادرات خلال فترة الدراسة (2004-2015).

الجدول رقم(02): تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة

Source : banque d'algerie (2015-2004)

السنة	الصادرات الخام			الصادرات المكررة			الصادرات المكررة		الصادرات المكررة			
	القيمة (مليار دولار)	الحجم (مليون برميل)	سعر الوحدة (الدولار/البرميل)	القيمة (مليار دولار)	الحجم (مليون برميل)	سعر الوحدة (الدولار/البرميل)	القيمة (مليار دولار)	الحجم (مليون برميل)	سعر الوحدة (الدولار/البرميل)	القيمة (مليار دولار)	الحجم (مليون برميل)	
2004	12559,7	326,00	38,50	4878,20	120,70	40,40	3029,00	90,00	33,60	2583,30	55,30	46,70
2005	19340,7	354,20	54,60	6307,30	120,90	52,10	3940,90	87,60	45,00	3337,00	77,00	43,30
2006	22697,4	345,30	65,70	7268,00	119,10	61,00	4756,30	88,60	53,70	3626,20	71,10	51,00
2007	25373,7	339,60	74,90	8498,20	114,80	74,00	5838,10	77,90	74,90	4545,20	81,10	56,10
2008	30513,7	307,50	99,90	10089,50	115,80	87,20	7310,00	82,20	88,80	5708,00	81,50	70,00
2009	16855,6	172,80	62,30	5146,20	93,30	55,50	5373,40	85,40	62,90	3216,80	74,10	43,40
2010	20724,9	258,70	80,20	4268,70	54,30	78,70	9219,50	111,60	82,60	4086,90	64,30	63,50
2011	28744,8	254,60	112,90	54095,90	53,10	103,70	11971,80	106,70	112,20	5202,80	65,40	79,50
2012	27750,4	250,40	111,00	4698,20	45,60	103,30	11044,50	97,60	113,10	4775,80	59,80	79,80
2013	24326,5	223,10	109,00	4838,60	48,40	100,00	10906,30	101,40	107,60	4300,10	58,10	75,60
2014	18343,2	184,50	100,20	3886,70	42,90	90,70	13195,20	132,00	100,00	5203,40	78,60	66,20
2015	5818,5	100,10	58,20	1215,40	22,10	54,90	3622,30	61,60	58,80	1430,40	41,10	35,00

نوع المنتج: تسعير			نوع المنتج: إنتاج			إجمالي الصادرات (مليون دولار)
القيمة (مليون دولار)	الحجم (مليون طن)	سعر الوحدة (\$/طن)	القيمة (مليون دولار)	الحجم (مليون طن)	سعر الوحدة (\$/طن)	
3 757,00	40,30	93,20	4 742,90	35,30	134,40	31 550,20
5 337,40	40,30	132,40	7 324,60	39,29	184,00	45 587,90
6 383,10	39,00	164,10	8 877,00	37,80	234,30	53 608,00
6 724,80	39,90	168,50	8 624,80	35,50	343,00	59 604,80
9 089,60	34,60	262,70	14 481,40	39,00	371,30	77 192,20
5 593,40	34,70	161,20	8 225,10	257,50	1 250,40	44 410,60
5 900,30	31,20	189,10	11 942,40	37,80	315,50	56 142,70
6 670,90	27,30	244,50	13 575,60	35,70	380,10	71 661,80
6 500,30	24,20	268,50	15 802,10	37,30	423,30	70 571,40
6 416,00	24,30	262,50	12 785,10	32,70	391,50	63 662,60
7 396,20	28,50	259,60	10 336,90	27,40	376,70	58 361,60
2 544,10	12,90	196,80	3 563,60	12,70	280,60	18 203,30

لقد فرضت تقلبات اسعار النفط ابعاد سياسية و اقتصادية على مستقبل البلدان المصدرة للنفط عامة (A, Aissaoui, 2013) و على الجزائر خاصة كونها تتميز باقتصاديات السلعة الواحدة نظرا لاعتمادها على إيرادات الصادرات النفطية خاصة من أجل سد حاجياتها من العملة الصعبة، ففي سنة 2004 سجل سعر البرميل من النفط 38.5 دولار بعد أن كان في سنة 2003 29.03 دولار للبرميل و هذا نتيجة زيادة إمدادات النفط نتيجة لإرتفاع الطلب عليها خاصة بعد نقص حصة العراق من النفط بسبب الحرب عليها حيث بلغ حجم الإنتاج المصدر 326 مليون برميل (OPEC Annual Statistical Bulletin, 2015)، كما عرفت أسعار النفط ارتفاعا مستمرا خلال السنوات 2005-2006-2007 حيث وصلت إلى 94.9 دولار للبرميل في سنة 2007 نتيجة زيادة الامدادات النفطية بسبب ارتفاع الطلب عليه نتيجة توقف امدادات النفط خارج الأوبك ، حيث زاد حجم الإنتاج المصدر من النفط خلال هذه الفترة بمتوسط 346.36 مليون برميل (محمد بن بوزيان ، عبد الحميد الخديمي ، 2012).

لقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على سوق النفط، حيث انعكست هذه الأزمة على انخفاض حجم الطلب (بوكساني رشيد ، مزيان امينة ، 2011) و بمقارنة الإمدادات النفطية للجزائر في عام 2008 بالسنوات الماضية نلاحظ تراجع في حجم الصادرات النفطية حيث تدنت إلى 307.5 مليون برميل في مقابل ارتفاع أسعار النفط حيث وصلت إلى 99.9 دولار للبرميل ما أثر سلبا على سوق النفط، و في سنة 2009 شهدت أسواق النفط تراجع في الأسعار حيث وصلت إلى 62.30 دولار للبرميل و هذا بسبب خفض الحصص الإنتاجية لدول الأوبك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، 2014) و انخفاض حجم الانتاج من الصادرات النفطية للجزائر 172.8 مليون برميل و بهذا سجلت قيمة الصادرات النفطية للجزائر تراجع قدر بـ 16855.6 مليون دولار بعد أن كانت 30513.7 مليون دولار سنة 2008 أي ما يقارب النصف، و نلاحظ من الجدول أن إجمالي الإمدادات النفطية للجزائر شهدت ارتفاعا خلال عام 2010 قدرت بـ 258.7 مليون برميل نتيجة لتحسن أسعار النفط حيث سجلت 80.2 دولار للبرميل نتيجة لإسترداد الاقتصاد العالمي عافيته من الأزمة.

في عام 2011 تفاقمت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية اعقاب الربيع العربي و أدى ذلك إلى انقطاع الإمدادات النفطية من الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا و سوريا و اليمن و خرج نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف العالي الجودة و لم تتمكن دول الأوبك تعويضه ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط حيث وصلت إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011 مقابل حجم انتاج للصادرات النفطية بالجزائر 254.6 مليون برميل (Standard Chartered Research ، 2014).

و خلال سنة 2012 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها في السوق و هذا ما أدى إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني و ما أبقى أسعار النفط عالية فوق 100 دولار لـ 4 سنوات متتالية و هذا ما أدى إلى اضعاف الطلب وسمح بدخول حقول جديدة و مصادر جديدة للنفط إلى السوق حيث دخل النفط الصخري و هذا ما تسبب في تراجع الأسعار حيث تدنت في سنة 2014 إلى 100.2 دولار ما أدى إلى تراجع في حجم الحصة السوقية للجزائر في الأسواق المستهدفة حيث انخفضت إلى 184.5 مليون برميل

و هو ما يقارب نصف حصتها عام 2013 حيث كانت 223.1 مليون برميل (abstract sonatrach, 2015)

لقد تأثرت أسواق النفط العالمية بالعديد من العوامل منها الزيادة غير المقننة من خارج دول الأوبك حيث أن معظم المنتجين من أمريكا الشمالية حيث وصل الإنتاج إلى 3 مليون برميل في اليوم (IEA, 2015) خلال سنة 2015 ما أدى إلى اعتماد الأوبك لتنفيذ استراتيجية إغراق الأسواق لخفض أسعار النفط، و هو القرار الذي توصلت إليه أعضاء منظمة الأوبك بإغراق السوق الدولية يوم 27 نوفمبر 2014 من خلال الحفاظ على مستويات إنتاج عالية بما يفوق 30 مليون برميل يوميا (Standard Chartered Research, 2014)، و الهدف من هذه السياسة هو الحفاظ على أسعار النفط في الأجل الطويلة من أجل المحافظة على حصتها السوقية في الأسواق الدولية و هو ما أدى إلى تغيير خارطة سوق النفط الدولية و الذي جعل منظمة الأوبك تلعب دور الأرجوحة، (Mohamed Ramady, Wael Mahdi, 2015) حيث تدنت أسعار النفط إلى مستوى 58.2 دولار للبرميل مقابل 100.10 مليون برميل بالنسبة للجزائر و إخراج المنتجين الهامشيين من السوق، ما أدى إلى تراجع في إنتاج النفط الصخري إلى مستويات حرجة تهدد الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الإشكال المطروح هو انه بعد انتهاء الأوبك من تطبيق استراتيجيتها و تبدأ بتقليص الإنتاج من أجل رفع الأسعار ستعود الدول المنتجة للنفط الصخري إلى الساحة، لهذا ما على دول الأوبك إلى التركيز على تعزيز عمليات استخراج النفط التي تركز على رفع الإنتاجية بهدف تخفيض التكاليف ما يمكنها من تحقيق التعادل عند مستويات أقل للأسعار Enhanced Oil Recovery. (محمد ابراهيم السقا، 2015)

و نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي شهدت استقرارا خلال الفترة (2004-2008) حيث تراوح حجم الصادرات منه ما بين (35.3-39) مليار م³ مقابل ارتفاع مستمر في الأسعار حيث سجلت على في السنوات (2004-2005-2006-2007-2008) على التوالي (134.4-184-234.3-343-371) \$ 310/م³.

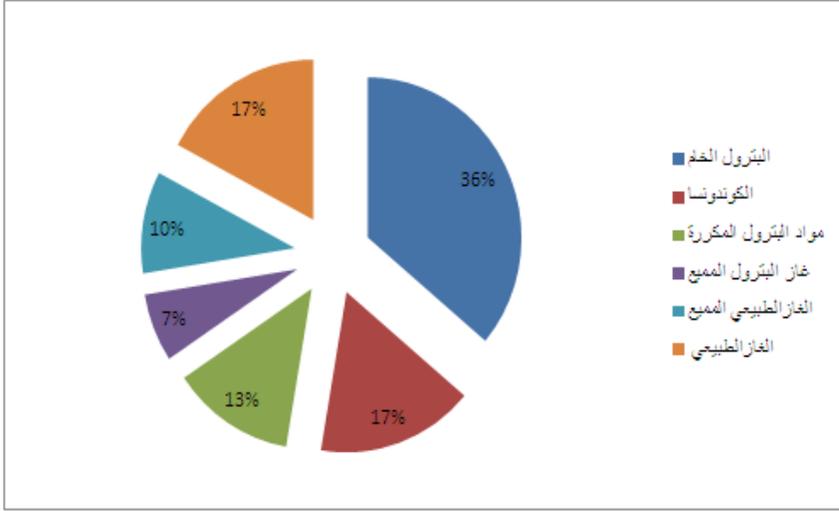
و في عام 2009 عرفت الصادرات من الغاز قفزة حيث وصلت إلى 257.5 مليار م³ مقابل ارتفاع مذهل في الأسعار حيث سجل سعر الوحدة \$1250.4 / 310 م³ مقابل 39

\$ / 3310م فقط في عام 2008 و هذا راجع لزيادة الطلب على الغاز نتيجة بداية التعافي في آثار الأزمة المالية العالمية 2008، وعاد الإستقرار من جديد في حجم الصادرات من الغاز في الفترة (2010-2014) مقابل زيادة طبيعية في الأسعار ، أما في أواخر سنة 2014 (OPEC, monthly oil market report, 2015) و بحلول 2015 لم تقتصر متاعب الجزائر على الانخفاض الحاد لسعر البترول، بل أن سعر الغاز أيضا عرف تراجعا معتبرا ووفقد سعر الغاز الطبيعي حوالي نصف قيمته في ظرف ثمانية أشهر ليشكل معضلة حقيقية بالنسبة للجزائر بالإضافة إلى تطوير الولايات المتحدة للغاز الصخري وتخليها عن الاستيراد وتوسع دائرة نشاط السوق الحرة "سبوت". علما أن الجزائر كانت تصدر ما بين مليار وملياري متر مكعب إلى السوق الأمريكية، و أن إيرادات الغاز تمثل 34.4% من إجمالي مداخيل الجزائر من المحروقات (حفيف صوالي، 2015).

وعلى خلفية التطور الكبير لإنتاج الغاز الصخري، فإن متاعب الجزائر ستتضاعف أيضا على خلفية إعلان الولايات المتحدة العودة إلى تصدير الغاز الطبيعي المميع، وبالتالي مزاحمة أهم البلدان المصدرة مثل قطر وروسيا والجزائر ، ورغم اعتماد الجزائر على العقود متوسطة وطويلة الأجل بالنسبة للغاز الطبيعي المميع، فإن تقلبات الأسعار تدفع الشركات المتعاقدة مع الجزائر إلى الضغط عليها لمراجعة الأسعار، حيث يتم تسويق الغاز الجزائري بمعدلات تتراوح ما بين 10 و 14 دولارا لكل مليون وحدة حرارية. وسجلت أسعار التعاقدات الآجلة انخفاضا متواصلا خلال السنة الحالية، بلغ نسبة 30 %، لتعرف أكبر تراجع خلال شهري جويلية وأوت، حيث يتأثر الغاز بتقلبات أسعار النفط وبسعر صرف الدولار (إيمان م، 2015).

و الشكل الموالي يوضح لنا نسب الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة (2004-2015):

الشكل رقم (02): نسب الصادرات الجزائرية من المحروقات في الفترة (2004-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2)

نلاحظ من خلال الشكل أن البترول الخام يشكل أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية من المحروقات بنسبة 36% بقيمة صادرات تقدر بـ 253049,1 مليون دولار، وتليه الكوندونسا بنسبة 17% بقيمة صادرات تقدر بـ 190,90 مليون دولار، في حين نجد أن مواد البترول المكررة تشكل نسبة 13% من إجمالي الصادرات من المحروقات بقيمة 90 207,30 مليون دولار، في حين نجد أن الغاز بأنواعه شكل نسبة 34.43% بقيمة صادرات قدرت بـ 240 709,50 مليون دولار.

1- وجهات التصدير الجزائرية للصادرات من المحروقات:

تتعدد وجهات التصدير الجزائرية لصادراتها من المحروقات، و فيما يلي سنوضح عملاء الجزائر في الأسواق المستهدفة حسب المناطق الجغرافية ونسب كل منطقة، حيث أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية العميل الأول للجزائر منذ 1980 وأمريكا الشمالية في المقام الثاني بعد أن كانت العميل الأول قبل (Khaled Chebbah, 1980) (2008).

و في الجدول التالي سنوضح مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر وقيمة الصادرات الموجهة إليها وكذا نسب التصدير :

الجدول رقم(03): الصادرات الجزائرية من المحروقات و تنوع وجهات التصدير
للفترة (2004-2013)

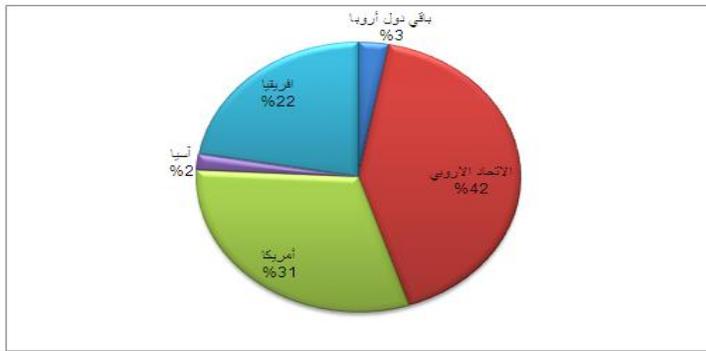
السنة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2004	250 321,20	55 530,30	269 870,60	94,50	367 051,40	2 476,20	55 657,90	1,70	0,00	0,00	18 832,60	0,00	9,60			
%	12,39	2,75	13,36	0,005	18,17	0,12	2,76	0,0001	0,00	0,93	0,0005					
2005	365359,20	115358,10	327899,20	1481,30	555599,70	602,50	121380,90	0,40	0,00	92847,10	1103,50					
%	12,92	4,08	11,99	0,05	19,64	0,02	4,29	0,00001	0,00	3,28	0,04					
2006	422449,00	140644,50	317928,90	2,50	670294,50	1416,70	115040,40	0,10	0,00	28871,20	1703,30					
%	12,45	4,20	9,37	0,00007	19,76	0,0004	3,39	0,000003	0,00	0,85	0,0502					
2007	365226,90	77758,20	262669,60	31,40	577632,70	3571,50	64573,30	0,00	0,00	17109,90	1912,90					
%	2,51	0,53	1,81	0,0002	3,97	0,02	0,44	0,00	0,00	0,12	0,01					
2008	756915,90	131277,00	384900,60	841,30	784383,20	1405,70	131741,20	0,00	0,00	18822,20	12288,40					
%	17,07	2,96	8,68	0,02	17,69	0,03	2,97	0,00	0,00	0,42	0,28					
2009	389215,10	972187,00	314018,90	1,10	416454,00	10142,90	68669,80	0,20	0,00	24766,20	7738,70					
%	3,70	9,24	2,99	0,00001	3,96	0,10	0,66	0,000002	0,00	0,24	0,07					
2010	426456,90	137721,60	270147,30	3770,40	657939,80	11548,20	78926,40	0,00	5,30	25149,50	9098,40					
%	11,91	3,85	7,54	0,11	18,38	0,32	2,09	0,00	0,0001	0,79	0,25					
2011	491541,30	199911,30	193544,30	9937,10	751900,00	1909,00	127985,20	0,00	0,00	36453,60	7719,10					
%	11,99	3,40	4,72	0,24	18,34	0,05	3,12	0,00	0,00	0,89	0,19					
2012	579257,80	148706,00	466356,00	15082,90	899522,80	2515,10	131200,00	0,00	0,00	17573,70	964,50					
%	12,70	3,26	10,27	0,33	19,72	0,06	2,88	0,00	0,00	0,39	0,02					
2013	790770,90	142880,50	493236,90	253,00	697369,70	22704,80	120465,90	7,70	49,90	1684,40	12,00					
%	18,29	3,30	11,46	0,01	16,13	0,53	2,79	0,0002	0,001	0,04	0,0003					

البلد	القيمة	العدد	القيمة	العدد
10 154,50	33 631,30	2 019	2 019	
0,50	1,67	102,83	102,83	
4 758,60	4 0861,70	2829368,0	2829368,0	
0,17	1,44	98,98	98,98	
25279,90	32888,70	3392749,1	3392749,1	
0,75	0,97	102,32	102,32	
1866,90	29535,60	14541183,71	14541183,71	
0,01	0,20	100,46	100,46	
38942,90	36407,20	4434335,10	4434335,10	
0,88	0,82	102,28	102,28	
31062,90	35003,90	10515911,40	10515911,40	
0,30	0,33	100,90	100,90	
36260,70	32737,20	3580605,40	3580605,40	
1,01	0,91	103,41	103,41	
42086,70	47634,80	4099419,90	4099419,90	
1,03	1,16	103,82	103,82	
77679,60	60530,90	4561229,30	4561229,30	
1,70	1,33	104,73	104,73	
128390,90	46379,90	4323513,70	4323513,70	
2,97	1,07	105,77	105,77	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات (NATIONAL OFFICE OF STATISTICS)

يوضح لنا الجدول مختلف العملاء للجزائر في الأسواق الدولية و كذا قيمة الصادرات الموجهة لها و نسب التصدير في الفترة (2004-2013)، و سنبرز من خلال هذا الشكل نسب الصادرات من المحروقات لمختلف وجهات التصدير حسب المناطق الجغرافية:

الشكل رقم (03): نسب وجهات التصدير للمحروقات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2004-2013)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل أن الزبون الأول للجزائر بالنسبة للصادرات من المحروقات هو الإتحاد الأوروبي بنسبة صادرات 42%، و تليها أمريكا في المرتبة الثانية بنسبة 31% من إجمالي الصادرات من المحروقات، في حين تحتل دول إفريقيا المرتبة الثالثة بنسبة 22%، دول أوروبا خارج الإتحاد و آسيا ف تشكل نسب متواضعة تتراوح بين (3%-2%) على الترتيب.

من خلال التحليل الاقتصادي للدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج و التوصيات و هي كالآتي:

نتائج الدراسة:

- تتحكم سياسات العرض و الطلب في آلية السعر في السوق النفطي إلى جانب عوامل جيوسياسية و كذا الأزمات النفطية و انخفاض طاقات الإنتاج الإحتياطية.
- استمرار تراجع أسعار النفط لفترة طويلة سيؤدي إلى استنزاف احتياطيات الدول المصدرة و منها الجزائر ، و التي تعتمد على إيرادات الصادرات من المحروقات بحوالي 98% من إجمالي الصادرات.
- نتيجة لتراجع أسعار النفط قررت السلطات النقدية الجزائرية تخفيض المساعدات المقدمة للدول الإفريقية و التي تشكل نسبة 50%.
- ستتحج الأوبك في حربها ضد النفط الصخري بتطبيقها لإستراتيجية حماية الحصص في حالة واحدة فقط و هي أن تتبنى استراتيجيات تضمن لها استدامة أسعار النفط عند مستويات أقل من التكاليف الحدية للإنتاج في المدى المتوسط و الطويل.
- تسعى المملكة العربية السعودية و هي أكبر منتج للنفط في العالم و في منظمة الأوبك من وراء المحافظة على زيادة انتاجها من النفط و المحافظة على حصتها في الأسواق المستهدفة رغم تراجع الأسعار مقابل زيادة استهلاكها للغاز.
- أن عودة الأسعار للتوازن ليست بيد الدول المنتجة داخل "أوبك"، وإنما بيد الدول المنتجة للنفط البديل (النفط الصخري) ، وعندما ترى هذه الأخيرة أن الكلفة أكثر من الأسعار المتحققة، فإنها ستبدأ بالتوقف عن الإنتاج، وبالتالي يقل الفائض من العرض، وترجع الأمور لسابق عهدها.
- إن سعر الغاز مرتبط بسعر النفط، وإن دولا مثل قطر ستكون متأثرة حتما، لكنه
- لا أحدا يعرف مقدار التأثير، كون أسعار الغاز تظل غير معلنة.

توصيات الدراسة:

- إن التقلبات في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر ستؤدي إلى نتائج سلبية، و للتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي و عائدات النفط فضلا عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية.

- يتوجب على منظمة الأوبك أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات و ليس بالدولار الأمريكي فقط.
- يتطلب من الدول المصدرة للنفط أن تترك تحديد أسعار النفط يخضع لقانون العرض و الطلب و آلية السوق الحرة ، مع وضع سعر استرشادي يرتبط بسقف الإنتاج المقرر لكل دولة و ليس زيادة الإنتاج أو خفضه من قبل بعض الدول التي تحدد السعر.
- على الجزائر العمل على تنفيذ إستراتيجيتها في تطوير حقول النفط الصخري مع انتهاء إستراتيجية الأوبك من أجل منافسة المنتجين من خارج المنظمة.
- على منظمة الأوبك العمل على تجسيد التعاون مع مختلف المنافسين من اجل حماية حصصها السوقية بهدف تعظيم نصيبها من الأرباح.
- على الجزائر التركيز على رفع انتاجيتها بهدف تخفيض التكاليف لمواجهة تقلبات الأسعار.
- ضرورة تعزيز البلدان المنتجة للنفط للميزة النسبية كونها أهم مكونات الإنتاج الكلي للبلد و محرك أساسي للنمو في ظل إرتفاع الأسعار إلى مستويات عالية.

Bibliographi

1. Abstract sonatrach. (2015). <http://www.sonatrach.com/>.
2. Aissaoui, A. (2013). "Modelling OPEC Fiscal Break-even Oil Prices: New Findings and Policy Insights". APICORP Research, Economic Commentary. 8 (9/10). September/October 2013.
3. banque d'algerie. (2015). www.bank-of-algeria.dz.
4. IEA. (2015). "Oil Market Report". International Energy Agency, Paris. 13 March 2015. www.iea.org.
5. Khaled Chebbah. (2008). Evolution du commerce extérieur de l'Algérie : 1980-2005 Constat et analyse. *Revue Campus* , 39-52.
6. Mohamed Ramady, Wael Mahdi. (2015). A New Paradigm: Protecting Market Share? Dans *OPEC in a Shale Oil World* (pp. 3-32). springer.
7. NATIONAL OFFICE OF STATISTICS. (2015). www.ons.dz.
8. Opec anual statistical bulletin. (2015). http://www.opec.org/opec_web/en/.
9. Opec, monthly oil market rppport. (2015). http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.
10. Samer Kasem, Ghada Bawwat , Somar Khalil Ghanem. (2011). The Situation of Using the Marketing Strategies and Their Role in

- Increasing the Marketing Share. *Tishreen University Journal for Research and Scientific* , 219-237.
11. Standard Chartered Research . (2014). The Morning Call: 25-Nov— OPEC Output Cuts Expected. Standard Chartered Research, UK. 25 November 2014.
12. ايمان م. (2015, 09 29). *الإتحاد الأوروبي يضغط على الجزائر لتخفيض أسعار الغاز*. Récupéré sur <http://www.elbilad.net/article/detail?id=44629>.
13. بوكساني رشيد ، مزيان امينة . (2011). *الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر .إبحاث اقتصادية وادارية* . 236-264 ,
14. حفيظ صوالي . (2015, 08 23). *انهيار أسعار الغاز يضاعف متاعب الجزائر* . Récupéré sur <http://www.elkhabar.com>.
15. حميد الطائي . (2009). *إدارة المبيعات*. الأردن :دار اليازوري للنشر والتوزيع.
16. عبدالله بن خليفه الشايح . (2014, 09 05). *الحصة السوقية* . Récupéré sur <http://www.abahe.co.uk/terms-of-business-administration-enc/76753-market-share-a.html>.
17. عماد الدين محمد المزيني . (2013). *العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية مجلة جامعة الازهر* . 319-346 ,
18. محمد ابراهيم السقا . (2015). *مسألة في غاية الأهمية لمواجهة تأثيرات تراجع أسعار النفط .الاقتصادية الإلكترونية* , https://www.aleqt.com/2015/10/30/article_1002225.print.
19. محمد بن بوزيان ، عبد الحميد الخديمي . (2012). *تغييرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر .مجلة اداء المؤسسات الجزائرية* . 185-199 ,
20. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . (2014). *التقرير الإحصائي السنوي* , الكويت - www.oapecorg.org.
21. نضال محمد رضا الخلف و إنعام محسن حسن زويلف . (2008). *التسعير باستخدام منهج التكلفة المستهدفة مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد والإدارة* . 159-200 ,